

١٨٨	رقم التبليغ :
١٦١٩	بتاريخ :

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٤٣٨ / ٢ / ٣٢

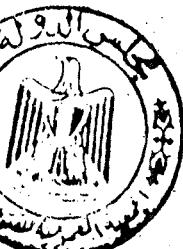
السيد الأستاذ الدكتور / رئيس جامعة الأزهر

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم [١٥٦] المؤرخ ٢٠٠٣/١١٥ بشأن النزاع القائم بين جامعة الأزهر ومحافظة البحيرة [مركز ومدينة دمنهور] حول سداد مبلغ ٩٠١٢٣,٥٥ جنيهًا قيمة إسترداد ما صرف بدون وجه حق عن عملية صرف مخلفات كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بدمنهور.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٢ وافق محافظ البحيرة على إنشاء خط سير الانحدار لصرف مخلفات كلية الشريعة والقانون فرع جامعة الأزهر بدمنهور، على حساب الجامعة وتم عمل المعايضة الإبتدائية والتصميم الهندسي للعملية، والتي تحددت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه شاملة تكاليف إعادة الشئ لأصله، وقد قامت الوحدة المحلية بتنفيذ العملية لحساب الجامعة بعد أن قبضت القيمة المتفق عليها إلا أنه تبين للجامعة بعد انتهاء التنفيذ تحملها بدون وجه حق لتكلفة عدد [١٤] مطبقاً للشوارع الفرعية بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيهًا وفقاً للأسعار المدرجة بالمعايضة المعدة بمعرفة الوحدة المحلية، وكذا تحملها بتكلفة المواصل التي تصل بين هذه المطابق بالشوارع الفرعية بمبلغ ٢٨٥٤٥ جنيهًا، رغم أن الوحدة المحلية تقاضت قيمتها من أصحاب العقارات المستفيدة، كما تبين وجود مبلغ ٣٦٠٧٨,٥٥ جنيهًا على ذمة إعادة الشئ لأصله، عن مسافة من طريق ترابي فضلاً عن مبلغ مقداره ٤٥٠٠ جنيه تأمين محجوز لدى مديرية الرى حين الانتهاء من التنفيذ ولم ترد بعد ذلك، وعليه تحملت الجامعة هذه المبالغ بإجمالي وقدره ٩٠١٢٣,٥٥ جنيهًا.

وإذ قامت الجامعة بمخاطبة الوحدة المحلية بالكتاب رقم [٣٩٦] المؤرخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ برد المبلغ المذكور والذي تحملته الجامعة بدون وجه حق، إلا ان مجلس المدينة لم يستجب لذلك.



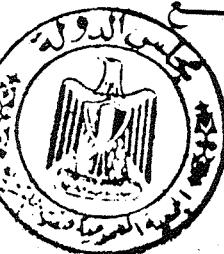
لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيت أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من يونيو سنة ٢٠٠٦ م الموافق ٢٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ فتبين لها أن المادة (١٨١) من القانون المدن الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن "١ - كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رد ٢٠٠٠" وتنص المادة (١٨٢) من ذات القانون على أن "يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للالتزام لم يتحقق سببه أو للتزام زال سببه بعد أن تحقق".

واستظرفت الجمعية العمومية مما تقدم أن كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له؛ لأن يكون سبق له إستيفاء دينه من المدين الأصلى أو من الغير نيابة عن الأخير دون العلم بسابقة سداد الدين، أو لأن يكون الدائن مستحقاً له في ذمة المدين مبلغًا معيناً فيتم الوفاء من المدين وبحسن نية بمبلغ أكثر من المبلغ due الدين، أو لأن يكون هناك اتفاق بين طرفين على قيام أحدهما بعمل معين لحساب الآخر نظير قام الأخير بدفع مقابل هذا العمل، فيقوم بدفع مبلغ معين ثم تسفر عملية الحساب الختامي عن ان الداع حصل بالزيادة عما هو مستحق، ففى كل هذه الحالات يتعين على من استلم المال بالزيادة أن يرد لها إلى من دفعها لكونها دفعت إليه دون أن يستحقها.

وحيث انه متى استبيان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن جامعة الأزهر كلفت الوحدة المحلية لمركز ومدينة دمنهور بتنفيذ حط سير الانحدار لصرف مخالفات كلية الشريعة والقانون بدمنهور بحسباً منها الجهة المنوط بها ذلك وقامت الوحدة المحلية بعمل مقاييس إجمالية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جندياً سددتها الجامعة، وبعد اكتمال التنفيذ تبين للجامعة _ بعد حصر الأعمال _ وجود ١٤ مطبيقاً بالوصلات الفرعية لخدمة سكان المنطقة تحملت تكاليفها ووصلاتها باجمالى مبلغ مقداره ٤٩٥٤٥ جنيه وكم مقداره ٤٥٠٠ جنيه تأمين مخجوز لدى مديرية الرى لم يرد على الرغم من تمام التنفيذ، وكذا مبلغ ٣٦٠٧٨,٥ جنيه على ذمة اعادة الشئ لأصله باجمالى ٩٠١٢٣,٥٥ جنيه.

وإذ بلغت تكلفة رد الشئ للأصله مبلغ ٢١٤٦٢,٧٥ جنيه فقط من اجمالى المقاييس التفصيلية المعدة لهذا البند المقدرة بمبلغ ٤٥٩٨٠,٤ جنيه، ليكون المستحق رده عن هذا البند مبلغ



٢٤٥١٧ جنيها، فضلاً عن مبلغ ٩٥٤٥ جنيهاً كقيمة عدد [١٤] مطباً بوصالها الفرعية و مبلغ ٤٥٠٠ جنيه كتأمين مبحوز، ومن ثم يكون إجمالي المستحق للجامعة مبلغ ٧٨٥٦٢ جنيهاً. بحسبان أن الجامعة تحملت قيمة هذه الأعمال بدون وجه حق لكونها نفذت خدمة الغير وبدون علم من الجامعة بتحملها لهذه التكاليف الزائدة. وبالتالي تضحي الوحيدة الخليلة لمراكز ومدنية دمنهور ملزمة بأداء مبلغ ٧٨٥٦٢ جنيهاً على التفصيل السابق إياضًا بحسبانها في هذه الحالة قد تسلّمت من الجامعة ما ليس مستحقاً لها ويتعين إزامها برد المبلغ المشار إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن مقاييس الإعمال تم تحميلاها بيند مصروفات إدارية، وقد استقر إفتاء الجمعية العمومية على أن مناط ما تلتزم به الجهات الإدارية قبالة بعضها البعض إنما هو الخدمات الفعلية التي تؤديها أيهما للأخرى، وإذا كانت المصروفات الإدارية لا تناظر خدمة حقيقة أدها أحدى الجهات الإدارية للأخرى، فمن ثم لا يكون من سبيل لإلزام الجهة طالبة الخدمة بها. وبناء عليه يكون للجامعة، إن رغبت في ذلك، ان تطالب برد قيمة هذه المصروفات والتي دفعت بدون وجه حق.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إزام الوحدة المحلية لمراكز ومدنية دمنهور برد مبلغ ٧٨٥٦٢ جنيهاً لجامعة الأزهر، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً في / ٢٠٠٦ /

١١م

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

